

Distr.: General
31 January 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد سايكال (أفغانستان)
فيما بعد: السيد مولينا ليناريس (غواتيمالا)
فيما بعد: السيد سايكال (أفغانستان)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١١٠ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16510X (A)



افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/73/131 و A/73/132 و A/73/133 و A/73/134 و A/73/136)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/73/135)

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقدمة لمستعملي المخدرات بالحقن، كما صعد الخدمات التي يقدمها في السجون، وسعى إلى تنفيذ استراتيجيات تستهدف مساعدة الحكومات على الاستجابة للأزمة المستمرة للشباب الأفريقية، بما في ذلك عبر عمليات إنفاذ القانون الدولي. وأوضح أن المكتب يعمل عن كثب مع أفغانستان وشركاء آخرين للتصدي للتحدي المنبثق عن وصول إنتاج وزراعة الأفيون لمستويات قياسية، ويقدم يد العون لحكومة كولومبيا من أجل دعوة الأهالي إلى الانخراط طوعاً في مبادرات استئصال الكوكا.

٣ - واستطرد قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم الدعم أيضاً للأعمال التحضيرية للجزء الوزاري للجنة المخدرات، المقرر انعقاده في آذار/مارس ٢٠١٩، ويساعد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المقرر عقده في كيوتو في عام ٢٠٢٠ والذي سينصب تركيزه على النهوض بجهود منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤ - وأشار إلى أن عام ٢٠١٨ يصادف الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد أعلن الاتحاد الأفريقي سنة ٢٠١٨، السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، في إقرار واضح بأن مكافحة الفساد واسترداد الأصول المنهوبة يؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة وكفالة إحلال السلام ومكافحة التطرف العنيف. وما فتئت التهديدات الإرهابية تتطور حتى مع نجاح المجتمع الدولي في صد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وقد وقّع المكتب في فيينا مؤخراً اتفاقاً إطارياً مع مكتب مكافحة الإرهاب للنهوض بالتعاون بين المكتبين.

٥ - واستطرد قائلاً إن المكتب واصل على مدار العام الماضي تعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك من أجل التصدي لمسألتي عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإرهابيين الذين يتكسبون من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأضاف أن مجلس الأمن والجمعية العامة دأبا على التسليم بأهمية مواجهة التحديات المترابطة للإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة الإلكترونية والاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات والموارد الطبيعية والتراث الثقافي وسوى ذلك من السلع غير المشروعة؛ وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وأوضح أن العديد من هذه التحديات سيكون موضوعاً للنناول في نهاية ذلك الشهر في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر

١ - السيد براندولينو (مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): تكلم نيابة عن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فقال إن سيادة القانون مهددة بالتقويض. كما ازداد الترابط إحصائياً بين الإرهاب الذي تغذيه الأسباب الدفينة الدافعة للتشدد والتطرف العنيف، وبين الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالأشخاص والمخدرات والسلاح. ويسيء الإرهابيون وشبكات الجريمة المنظمة استخدام التكنولوجيا بما في ذلك توظيفها لأغراض الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. وتتنال هذه المخاطر بتداعياتها جميع البلدان والمناطق. وفي هذا السياق بات الالتزام بالأطر المتفق عليها والتعاون الدولي المبني على مبدأ المسؤولية المشتركة، يكتسي أهمية مطلقة. وما فتىء المجرمون والإرهابيون يستغلون المرة بعد المرة الفجوات القائمة في القدرات وفي التعاون، ويغتمون من زعزعة الاستقرار وإضعاف سيادة القانون. وإزاء هذه التحديات، اعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نهجاً قاعدته الوقاية استهدف تعميم المنظورات الجنسانية ومنظورات حقوق الإنسان. ويساهم المكتب في الجهود الرامية إلى تحقيق غايات مندرجة في عديد من أهداف التنمية المستدامة، وأبرزها الهدف ١٦ بشأن إقامة العدالة وإرساء المؤسسات.

٢ - ومضى قائلاً إن الوقاية تكتسي أهمية أساسية من أجل دعم صمود الشباب أمام المخدرات والجريمة والعنف، وتحقيق الإصلاحات في السجون لوقف التطرف وتقليل مخاطر الفساد. ويعطي المكتب أولوية لشراكاته مع كيانات الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات قطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويعمل المكتب مع منظمة الصحة العالمية في أكثر من ثلاثين من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لتعزيز استراتيجيات الوقاية والعلاج من المخدرات، كما يعمل مع الدول الأعضاء لتحسين سبل الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة المستخدمة في أغراض تخفيف الألم، والعمل على منع انحرافها عن غرضها وإساءة استخدامها. وصعد المكتب جهوده في مجال المنع والعلاج وخدمات الرعاية المرتبطة

ذلك، تضطر إلى تحويل الموارد بعيداً عن الأنشطة الإنمائية الحيوية كالتعليم والصحة وأنشطة تطوير البنية التحتية.

٩ - وأوضح أن رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية أعادوا في مطلع السنة تأكيد التزامهم بالتعامل مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الاجتماع الأول للجنة الجماعة الكاريبية التوجيهية لاستعراض استراتيجية الجريمة والأمن المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أبرزت اللجنة أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني. وواصلت الدول الكاريبية العمل ببرامج تعاونية لمراقبة الحدود وبرامج إدارية لتعزيز سلامة وأمن مواطنيها. واجتمع في جامايكا في مطلع عام ٢٠١٨ رؤساء أجهزة الهجرة والمراقبون الماليون للجمارك لبحث تعزيز الإطار الأمني الإقليمي الذي تتمثل ركيزتا الرئيسيتين في، استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الإرهاب، واتفاق الجماعة الكاريبية للتعاون في مجالي الأمن البحري وأمن الفضاء الجوي.

١٠ - وأشار إلى انطلاق البرنامج العاشر للتعاون في مجالي الجريمة والأمن بين صندوق التنمية الأوروبي ومحفلة منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي صادف مطلع العام وانصب تركيزه على الحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة والنهوض بمبادرات مراقبة عرض العقاقير بالتنسيق مع أمريكا اللاتينية، والتصدي للعوامل الخرجة في مجال منع الجريمة والعنف وتحقيق التنمية الاجتماعية.

١١ - وأردف قائلاً إن زيادة التعاون في مجالات تبادل المعلومات وبناء القدرات والمساعدة التقنية يدعم جهود تعطيل الأنشطة الإجرامية وتعزيز استجابات العدالة الجنائية وتوفير العون في بناء مجتمعات مسالمة صامدة شاملة للجميع، بما يعزز سلامة الناس وأمن الحدود. وأكد أن مشكلة المخدرات العالمية هي مسؤولية مشتركة متقاسمة تحتاج في التصدي لها اتباع نهج استراتيجي شامل. وأشار إلى التزام الجماعة الكاريبية بتوحي استراتيجية متوازنة وفعالة لمراقبة المخدرات تقوم على قاعدة التعاون الدولي في المجالات المواضيعية السبعة الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

١٢ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية رحبت في سياق التحضير للجزء الوزاري من الدورة الثانية والسنتين للجنة المخدرات، بالجهود الرامية إلى زيادة سبيل المشاركة في المناقشات أمام الدول الأعضاء غير المتمتعة بتمثيل مقيم. وأكد أن العمليات المتعددة الأطراف لكي تكون فعالة لا بد أن تكون شاملة للجميع. وينبغي من ثم أن يتاح

الوطنية. ودعا الدول الأطراف إلى اغتنام هذه الدورة للدفع قُدماً بجهودها في استعراض تنفيذ الاتفاقية. وواصل المكتب أيضاً تقديم الدعم للاتفاق العالمي من أجل المحجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المقرر اعتماده في كانون الأول/ديسمبر، ولفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وحملة القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالبشر.

٦ - وأردف قائلاً إن المكتب سينشر عما قريب التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٨، الذي يدرس أنماط الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع، والدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٨، التي تسعى إلى إلقاء الضوء على التحديات التي تخلقها الجريمة والعنف، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد النساء وجرائم قتل الإناث.

٧ - وأوضح أن المكتب يسعى جاهداً للإيفاء بتوقعات الدول الأعضاء، ويشارك بكل قوة في دعم إصلاحات الأمين العام الطموحة لمنظومة الأمم المتحدة لكنه لا يزال يكافح النقص الخطير في تأمين موارد مستقرة وقابلة للتنبؤ. وأشار إلى أن الدول الأعضاء تسليماً منها بأهمية الولايات المنوطة بالمكتب قدمت له تبرعات بلغت في عام ٢٠١٧ ما مقداره ٣٥١,٣ مليون دولار، مثلت زيادة قدرها ١٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٦. لكن المتوقع أن تمثل الأموال غير المخصصة للأغراض العامة أقل من نسبة ١ في المائة من إجمالي الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وأن تبلغ حصة المكتب في إجمالي الميزانية العادية للأمم المتحدة أقل من ١ في المائة. وقال إن هشاشة الحالة المالية وزيادة قيود الموارد يؤثران على الدعم الأساسي الذي يقدمه المكتب إلى الدول الأعضاء. واحتتم مناشداً جميع الدول الأعضاء باسم المكتب تقديم تمويل قابل للتنبؤ ومستقر لتمكينه من تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على مساعدته التقنية في تحديد المجالات ذات الأولوية.

٨ - السيد راتراي (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن أنشطة الجريمة المنظمة باتت خطراً محدقاً جسيماً على التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، وبات الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والذخائر يث الفوضى في النسيج الاجتماعي والإنمائي للدور الجزرية الصغيرة. ودعا المنطقة إلى التسليح باليقظة في مكافحة الاتجار بالبشر وغسل الأموال والمقاضاة عليهما أينما وُجدا. ولاحظ أن الدول بإقدامها على عمل

الحالة المالية الحرجة للمعهد أثّرت بشدة في قدرته على تقديم الخدمات المطلوبة منه بفعالية. ومن ثم، كرر طلب المجموعة إلى الأمين العام مواصلة بذل جهوده لتعبئة الموارد المالية للمعهد.

١٦ - وأضاف أن المجموعة تساند الدعوات الرامية إلى التصدي لأسباب الجذرية للإرهاب. ولاحظ في هذا السياق أهمية زيادة الوعي العام بهذه الأسباب وتبيين الآثار التي يأتي بها الإرهاب على المجتمع وعلى عملية التنمية. ورغم التقدم المحرز في أفريقيا، ما زال توزيع المخدرات والمؤثرات العقلية واستعمالها والاتجار بها يشكل خطرا رئيسيا على الأمن والصحة ومساعي التنمية عموما. وقد أسهمت خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (٢٠١٣ - ٢٠١٧) في خلق التآزر مع المبادرات القائمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالبشر خاصة بالنساء والفتيات. وقامت البلدان الأعضاء في وجه التحديات المتزايدة في مجال مكافحة المخدرات، وعن طريق التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بإنشاء برامج وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية المرتبطة به.

١٧ - وأردف يقول إن المجموعة تكرر تأكيد دعمها أيضا لمد العمل إلى بعد عام ٢٠١٩ بالإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، التي تتكامل مع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، فيما يتصل بتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات.

١٨ - وفي غضون ذلك يتعين أن توجد استجابة عاجلة للتحديات الخطيرة المتمثلة في تزايد الروابط بين الاتجار بالمخدرات والفساد والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأسلحة النارية والجريمة الإلكترونية وغسل الأموال. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، سمي المؤتمر الثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي سنة ٢٠١٨، السنة الأفريقية لمكافحة الفساد، واتخذ لها شعار "كسب المعركة ضد الفساد: طريق مستدام للتحوّل في أفريقيا". وأطلق الاتحاد الأفريقي أيضا عدة مبادرات لمكافحة الفساد، الذي يقوض الجهود الرامية لتنمية ثقافة عالمية للحكومة الرشيدة والقيم الديمقراطية والمساواة الجنسانية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. واختتم قائلا إن المجموعة تدعو المجتمع

لبلدان الجماعة الكاريبية تمثيل أكبر في اللجنة وفي الهيئات الأخرى ذات الصلة.

١٣ - ولاحظ وجود وثائق رئيسية عديدة يهتدي بها المجتمع الدولي في التصدي لمشاكل الاستعمال غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها وطلب إتاحة قدر أكبر من المرونة للبلدان لكي تصيغ أفضل السياسات التي تلائم أحوالها الوطنية. وقد اتضح في ضوء الاتجاهات الأخيرة في السوق العالمية للمؤثرات العقلية ضرورة وجود استجابات مبتكرة وخلاقة على نحو يضاهاي الملامح المتغيرة لمشكلة المخدرات العالمية. وطلب إلى وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها التعاون والتنسيق بعضها مع البعض الآخر، ولاحظ أن اللجنة، على وجه الخصوص، قامت بدور حاسم في صياغة استجابات هذه الكيانات. وقال إنه من الضروري أن تشدد سياسات مراقبة المخدرات على التصدي للأنشطة غير المشروعة للاتجار بالمخدرات واستعمالها، مع الحرص في الوقت ذاته على اتباع نهج متمحور حول الناس يولي احتراما تاما لحقوق الإنسان واعتبارات الصحة العامة. واختتم قائلا إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحاجة إلى دعمه بالموارد الكافية القابلة للتنبؤ والمستقرة، حتى يتسنى له الاضطلاع بولايته على نحو فعال.

١٤ - السيد هلال (المغرب): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن ثمة إقرارا من الدول بأن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للجريمة، وأن أثره بالغ على التنمية وعلى تمكين الأفراد والأسر. وقد أحرزت الدول الأفريقية تقدما بارزا في تسوية المنازعات داخل حدودها وفي دعم الحوكمة وسيادة القانون والنظام الدستوري. وأعاد تأكيد التزام المجموعة بكل ما يُبذل من جهود لتعزيز احترام حقوق الإنسان وفقا لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وسواه من الصكوك الإقليمية والقارية والدولية ذات الصلة، بما فيها القانون الدولي الإنساني. غير أن سهولة اختراق الحدود والسواحل البحرية وعدم كفاية البنية التحتية وقلة قدرات إنفاذ القانون، تصعب على كثير من البلدان الأفريقية التعامل بشكل فعال مع الجريمة والنشاط الإجرامي داخل حدودها. وأضاف أن حشد الموارد الوطنية في ميدان منع الجريمة وإنفاذ القانون لا يزال يمثل أولوية رئيسية للقارة الأفريقية.

١٥ - وأردف قائلا إن معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا استطاع على مدار السنوات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، توفير مساعدة تقنية لكثير من البلدان الأفريقية. غير أن المجموعة تلاحظ بقلق عميق أن استمرار

وزاري للرابطة بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات، للتعاون داخل المنطقة وخارجها في مجالات التوعية الوقائية والكشف وإعادة التأهيل. وقالت إن فرقة عمل الرابطة المعنية بالاعتراض في المطارات وفرقة عمل الرابطة المعنية بالاعتراض في الموانئ البحرية، أحبطت عمليات لتنظيمات عصابية وقُلّصت حجم تدفق المخدرات في أنحاء المنطقة. وأنشئ أيضاً مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتعاون في مجال المخدرات. وفي الوقت ذاته واصلت الرابطة إبداء دعمها القوي للدور المحوري للاتفاقيات الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، وسوف تواصل بذل جهودها لحماية الأسر والمجتمعات من الأثر المدمر للمخدرات غير المشروعة.

٢٢ - واختتمت قائلة إن الرابطة، إذ تُبرز التزامها بمكافحة الجريمة الإلكترونية، أقرت إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع ومكافحة جريمة الفضاء الإلكتروني وشكّلت فريقاً عاملاً معنياً بالجريمة الإلكترونية لتنسيق صياغة نهج إقليمي. وقالت إن برنامج الرابطة لبناء القدرات في مجال الفضاء الإلكتروني واصل تعزيز الخبرة القانونية والتقنية وتحسين التعاون في إرجاء المنطقة. وأكدت أن أفضل سبيل لمعالجة الجريمة عبر الوطنية هو زيادة وثاقة التعاون الإقليمي والدولي، لأن في الاتحاد قوة.

٢٣ - السيدة فيريرا (أنغولا): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فأوعزت إلى أنه بالرغم من بقاء عبء الجريمة جاثماً على صدور الدول الأعضاء في الجماعة، أكدت سلطات هذه الدول أنها تسيطر تدريجياً على الأوضاع بشكل أفضل، وعزت ذلك جزئياً إلى العمل المتشعب الجاري على المنصات الرقمية والاتصالية. لكنها رأت أن الاتجار بالبشر ما انفك يمثل شاغلاً رئيسياً للمنطقة وأن خطر الاتجار بالمخدرات كان مآله إلى التنامي المستمر لو لم يرد عليه بجهود منسقة. ومن هنا تعلق الجماعة أهمية كبيرة على الصكوك القانونية الدولية التي ارسست القواعد القانونية للعمل المناوئ للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والجرائم المتصلة بالمخدرات.

٢٤ - ومضت قائلة إن الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها يرتبطان بجرائم أخرى، كجرائم الفساد والجريمة العنيفة، وارتكاب العنف بحق المرأة والطفل؛ ورأت فيها تهديداً للتنمية الاقتصادية وتحدياً لأمن واستقرار المنطقة. وأشارت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم كفاءة نُظم العدالة وارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقالت إن كل هذه الأسباب تكمن في جذور المسألة. وأضافت أن تفاوت

الدولي إلى تعزيز جهود في مكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة وأن يتبنى في سبيل ذلك سياسات مناسبة ومستدامة.

١٩ - السيدة تانغ (سنغافورة): تكلمت باسم أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقالت إن طابع الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي لا يعترف بالحدود يشكل تهديداً أمنياً يحتم زيادة التعاون الإقليمي والدولي. وأضافت أن الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالجريمة عبر الوطنية اعتمد في دورته الحادية عشرة، خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي انبنت على أساس خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية لعام ١٩٩٩. وجرى تحديد تهريب البشر والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية والأخشاب كمجالين رئيسيين للجريمة عبر الوطنية. وأظهرت الخطة الجديدة جاهزية الرابطة لمواجهة التحديات الجديدة ومكافحة الجريمة عبر الوطنية من خلال التعاون الإقليمي.

٢٠ - واسترسلت قائلة إن الرابطة، في ضوء التهديد الخطير الذي يمثله الإرهاب للمنطقة والعالم، أقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ خطة العمل الشاملة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب. كما أخذت بنهج طويل الأجل لمنع التطرف بالتوسل إلى تعزيز الحوار والمشاركة فيما بين الشباب. وقالت إن منطقة الرابطة تتصف بكثافة التدفقات العابرة للحدود، وهو ما استدعى تأكيد التزامها بمنع الاتجار بالأشخاص وحماية الفئات الأشد ضعفاً. وقد سلّمت اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال بأن مثل هذا الاتجار انتهاك خطير لحقوق الإنسان وأنه لا يآبه لكرامة البشر. وقالت إن هذه الصكوك وسواها من الخطط الإقليمية حددت إجراءات للوقاية والحماية والإنفاذ والتعاون وشكلت استراتيجيات رئيسية لكفالة مثول المتحرّين أمام العدالة ووصون المواطنين من الأذى.

٢١ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن جنوب شرق آسيا لا يزال يمثل سوقاً جذابة للميثامفيتامين وشبائه المواد الأفيونية؛ وذكّرت بأن المخدرات تدمر المجتمعات وتهدد الأمن القومي وتعرض للخطر سبل العيش المستدامة للمواطنين. وقالت إن الرابطة تهدف إلى استئصال المخدرات وإساءة استعمالها من المجتمعات باتباع نهج يقوم على عدم التسامح مطلقاً معها. وقد روّجت خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتأمين المجتمعات المحلية من المخدرات غير المشروعة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، التي اعتمدت في آخر اجتماع

التنمية الاقتصادية وارتفاع مستوى عدم المساواة الاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها، مثلت أيضا محركات للجريمة المنظمة في المنطقة.

٢٥ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فقالت إن التجارة غير المشروعة في الأحياء البرية واحدة من أشد أشكال الجرائم صعوبة في المنطقة. ورغم الأشواط الكبيرة التي قُطعت على صعيد حفظ الأحياء البرية، تمكنت الجماعات المنظمة العابرة للحدود الوطنية من أن تستغل لصالحها سهولة التجارة العابرة للحدود وتفاوت تشريعات البلدان وعدم كفاءة نظم تقاسم المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون. وأضافت أن ارتفاع مستويات الصيد غير المشروع للأغراض التجارية ومستويات التجارة غير المشروعة، يغذيها تنامي سوق الطلب. وأوضحت أن عصابات الصيد غير المشروع سعت أيضا إلى نشر أنشطتها غير المشروعة في كافة أنحاء منطقة الجماعة، بينما افتقرت معظم الدول الأعضاء للموارد الكافية لحماية الحياة البرية. وناشدت المجتمع الدولي التصدي كأولوية لمسألة التجارة غير المشروعة في سلع الحياة البرية. ورحبت باسم الجماعة بالمبادرات المتخذة في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأضافت أنه بوسع خطة الجماعة التي جسدت استجابتها الإقليمية والمسماة استراتيجية إنفاذ القانون ومكافحة الصيد غير المشروع، أن تؤدي أيضا إلى تقليل المخاطر إلى حد كبير وتعزيز قدرات إنفاذ القانون في المنطقة وتحسين سياسات واستراتيجيات الوقاية والتخفيف، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية.

٢٦ - ورأت أن المطلوب هو وضع تشريعات واضحة وشاملة للحيلولة دون زيادة أعداد حالات الاتجار بالبشر في منطقة الجماعة ومكافحتها، وبالأخص الحالات التي تمس النساء والأطفال. وقد أبرز انضمام جميع الدول أعضاء الجماعة كأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة وبرتوكول منع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، ما تبديه المنطقة من التزام بالأطر التشريعية العالمية والقارية والإقليمية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. ومن بين الدول الست عشرة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يوجد لدى ثلاث عشرة منها قانون قائم بذاته بشأن الاتجار بالأشخاص، بينما جرّمت الدول الأعضاء المتبقية هذه الممارسة عن طريق مجموعة من الصكوك التشريعية. ورأت أن ثمة ما يدعو إلى وضع استراتيجية لمكافحة إساءة معاملة الطفل والاتجار بالبشر من أجل إسباغ الحماية على المرأة والطفل؛ والتصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ التشريعات المناوئة للاتجار وإعمالها.

٢٧ - وأردفت قائلة إن الاتجار غير المشروع بكافة أنواعه يسهّل انتشار المهرين، ويدرّ أرباحا طائلة للأفراد والمنظمات المتورطين فيها. وأكدت أن مشكلة المخدرات المتنامية في المنطقة تهدد رفاه الشباب ومستقبله، وأن الشباب غالبا ما يتأثر بالجريمة المتصلة بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات بشكل غير متناسب. وأضافت أن مشكلة المخدرات احتاجت نهجا متوازنا متعدد الأبعاد يجمع في طياته السياسات الجنائية والاجتماعية والصحية. وأن السياسات المتعلقة بالمخدرات في الدول أعضاء الجماعة تقوم على أساس البروتوكول المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد استجابت الدول الأعضاء لمشكلة المخدرات بوضع استراتيجيات لتقليل الطلب وصياغة برامج مجتمعية للوقاية ونشر الوعي في المدارس وإجراء بحوث من أجل الوقوف على الأسباب الكامنة وراء إساءة استعمال المخدرات، وتنفيذ هذه الاستراتيجيات وتقييمها. كما أنشأت بعض البلدان مرافق للعلاج وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للأشخاص المتكبلين على المخدرات.

٢٨ - وأشارت إلى أن الضعف لا يزال يعتري نظم العدالة الجنائية في كثير من بلدان الجماعة، وأنها لا تفتقر فحسب إلى قدرات منع الجريمة وتوفير خدمات التقاضي، بل تعوزها أيضا تشريعات بشأن الجرائم عبر الوطنية. ومن منطلق أن الأنشطة الإجرامية في المنطقة باتت بشكل متزايد مُنخبطية للحدود الوطنية وأصبحت أكثر تنظيما وتعقيدا، رأت أن جهود المنع في المستقبل لا بد أن تعتمد على التعاون الدولي والإقليمي. وقد وقّعت الدول الأعضاء في الجماعة بروتوكولات لتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والفساد ومكافحة المخدرات غير المشروعة والأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة. وفي وجه التهديدات المتزايدة، اتجهت للعمل على تحسين قدرات نظم العدالة فيها وزيادة شفافيته.

٢٩ - وأضافت أن الجماعة دشّنت برنامجا إقليميا للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ لتقديم المساعدة لدولها الأعضاء على الاستجابة للتحديات المتصلة بالجريمة المنظمة والأمن، وفعالية نظم العدالة الجنائية ونزاهتها، وإساءة استعمال المخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز متوسلة في ذلك بناء القدرات على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الإقليمي على النحو الذي يلائم أولويات كل بلد واحتياجاته. ورأت إمكانية توظيف هذا البرنامج الذي سيُسهم أيضا في تقليل مستويات الجريمة عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية

بناء قدرات في مجال مكافحة الاتجار ضمن إطار حقوق الإنسان وسيادة القانون. وخصص قدر كبير من التمويل لمجابهة الاتجار عن طريق مشاريع نفذت في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد العالمي. وأعطى مثالا لذلك مبادرة العمل العالمي لمنع ومعالجة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، كمشروع أطلقه الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة ثلاثة عشر بلدا على تعزيز قدراتها وصياغة وتنفيذ استجاباتها الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار ومكافحة التهريب.

٣٣ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٨ الذي فرض جزاءات على قادة الشبكات الإجرامية في ليبيا، شملت حظرا عالميا لسفر ستة من أشد المهربين وفرة في النشاط، وتحميدا لأصولهم. وقال إن الاتحاد الأوروبي جسد بسرعة الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة إلى جزاءات للاتحاد الأوروبي تتكامل مع التدابير المتخذة من قبل بفرض القيود على تصدير الزوارق والموتورات إلى ليبيا.

٣٤ - واسترسل قائلاً إن الجرائم البحرية وأنشطة الاتجار في عرض البحر، وبخاصة القرصنة والسطو المسلح والاتجار بالسلاح والمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بات يُنظر إليها بشكل متزايد باعتبارها مندرجة ضمن أشد التهديدات خطورة على الأمن والاقتصاد العالميين. وقد شجعت خطة العمل المنقحة للاتحاد الأوروبي المعنية بالأمن البحري الأخذ بمنظور شامل يجمع في طياته الإرهاب والجريمة الإلكترونية والتهديدات المختلطة والتهديدات الكيميائية وسوى ذلك من التهديدات؛ مع كفاءة توفير الدعم للاستجابات الإقليمية والاستجابات المكيفة حسب الحالات وتشجيع قيام تعاون أقوى بين الجهات المدنية والعسكرية الفاعلة، وفيما بين الوكالات المتخصصة. ورأى أن اجتماع مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن الجريمة البحرية، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨، أعان المجتمع الدولي على تحديد الممارسات الجيدة في سبيل تحسين جهود منع الجريمة البحرية والتصدي لها.

٣٥ - وفي منتصف عام ٢٠١٨، أدخل الاتحاد الأوروبي تحسينات في إطاره القانوني المتعلق بغسل الأموال، بما في ذلك عن طريق كفاءة التناغم في تعريف الجرائم الجنائية والجزاءات المتصلة بغسل الأموال، بما يشمل عوائد الجريمة الإلكترونية وإزالة العقوبات التي تعترض التعاون القضائي والأشراطي العابر للحدود. وأضاف أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تصعد من جهودها في هذا الميدان.

المستدامة، كأساس لمبادرات تُتخذ في مناطق أخرى تواجه تحديات إنمائية مماثلة.

٣٠ - السيد أوبراين (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا نيابة عن البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك، إضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا فقال إن البلدان الأعضاء جميعها تواجه دون استثناء مشاكل تتعلق بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الهجمات الإلكترونية، كما تواجه احتمال التعرض للإرهاب، وإن ذلك أثر في إنجازها للأولويات الجوهرية الخمس لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهي: البشر والكوكب والرخاء والسلام والشمولية. وقد وفرت منظومة الأمم المتحدة لكل الحكومات دعما حاسما في استجاباتها لهذه القضايا وعززت التعاون القضائي والتعاون في مجال إنفاذ القانون بين الدول والمنظمات الإقليمية. وسعت الدول الأعضاء في حربها على هذه الجرائم إلى كفالة التوازن الدقيق بين الأمن والحرية وبين الكفاءة والدفاع عن القيم والحريات.

٣١ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي أعاد تأكيد ما تنطوي عليه اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها من أهمية في محاربة الأشكال الراهنة والباذغة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ودعا جميع الدول إلى تنفيذها تنفيذا تاما. وأكد أن الاتجار بالبشر شكل خطير من أشكال الجريمة المنظمة يمثل تهديدا عابرا للحدود الوطنية وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان. وأدى السعي وراء المكاسب المالية الكبيرة التي تُجنى من وراء هذه الجريمة والتفاعل المعقد بين عرضها والطلب عليها إلى التأثير بشكل غير متناسب في المرأة والطفل، وظل من خصائصها أنها جريمة تحظى بالإفلات من العقاب. وقد صعد الاتحاد الأوروبي ردّه على الاتجار بالبشر بمجموعة من الأولويات والإجراءات المستهدفة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عرضت المفوضية الأوروبية تدابير تركز على منع الإفلات من العقاب والتصدي له عن طريق إحباط نموذج أعمال المهربين.

٣٢ - وأوضح قائلاً إن الاتحاد الأوروبي أعطى أولوية في سياسته المتعلقة بالهجرة الخارجية لإحباط نموذج الأعمال الذي يأخذ به المتحرون. وقد أسفرت العملية العسكرية التي نفذها الاتحاد الأوروبي في المنطقة الجنوبية الوسطى للبحر المتوسط عن اعتقال عديد من المهربين ومصادرة المئات من السفن. وساعدت البعثات المدنية قوات الشرطة وقوى الأمن الداخلية الأخرى في ليبيا ومالي والنيجر على

ذات الصلة وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف ستظل هاديا لجهود الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب.

٣٩ - السيدة أوهري (ليختنشتاين): قالت إن كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ صادف الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ورغم الالتزام الواضح المُقرّر به في إطار هذا الصك والمشهود به في القانون الدولي العرفي بعدم جواز استرقاق أحد أو استعباده، ظلت الأشكال المعاصرة للرق والاتجار بالبشر تجدد مكانها ضمن فضائح حقوق الإنسان الأشد فداحة في العصر الحديث وتشكل عقبة بوجه تحقيق التنمية المستدامة. وأوضحت أن هناك ما يناهز ٤٠ مليوناً من البشر يتأثرون عالمياً بهذه الجرائم مباشرة، منهم ١٥ مليون ضحية للزواج القسري و ٢٥ مليون ضحية للسخرة. كما أن ثلثي ضحايا الاسترقاق المعاصر هم من الإناث.

٤٠ - ومضت قائلة إن الرق المعاصر، رغم اختفائه عن أنظار كثير من الناس، جريمة يعتبر كل شخص منا ضالعا فيها، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، لأنها تنعكس في سلاسل توريد المنتجات اللازمة لسد احتياجات الحياة اليومية، من الحواسيب الحِجرية والهواتف المحمولة والملابس إلى الأسماك والكافكا وقصب السكر. ومع أن بيانات المؤشر العالمي لممارسات الرق لعام ٢٠١٨ أظهرت أن الرق المعاصر أكثر شيوعاً في بعض المناطق عن غيرها، يعتبر كل بلد متورطاً فيه بما في ذلك الاقتصادات العالمية الرئيسية ذاتها. وأضافت أن الرق المعاصر والاتجار بالبشر يشكلان انتهاكين جسيمين لحقوق الإنسان، لكنهما تحولاً مع ذلك إلى نموذجي أعمال مربحين يدران ما يربو على ١٥٠ بليون دولار من الإيرادات السنوية. ومن هنا، يصبح إحباط التدفقات المالية المرتبطة بما عنصراً حاسماً في محاربة هذه الجريمة.

٤١ - وأوضحت أن وزيري خارجية ليختنشتاين وأستراليا أنشأ على هامش المناقشة العامة للدورة الراهنة، لجنة القطاع المالي المعنية بالرق المعاصر. وقالت إن هذه اللجنة المعروفة باسم مبادرة ليختنشتاين، هي شراكة بين القطاعين العام والخاص أسست بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة والتأمت في ظلها المصارف التي تتعامل مع الأفراد والصناديق التحوطية والهيئات التنظيمية العالمية، فضلاً عن المستثمرين المؤسسيين وضحايا الرق المعاصر والأمم المتحدة وحركة مناهضة الرق. وتخطط المبادرة للقيام بحلول عام ٢٠١٩ بوضع تدابير عملية للتصدي للرق المعاصر والاتجار بالبشر.

٤٢ - وانتقلت إلى موضوع الجريمة الإلكترونية ورأت أنها تخلق تحديات أمنية معقدة وتهدد بشكل مباشر التمتع بحقوق الإنسان،

٣٦ - وعرج إلى الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في عام ٢٠١٦، التي دعا المشاركون فيها إلى اتباع سياسة أكثر شمولاً وتوازناً في مجال المخدرات وإيلاء قدر أكبر من التركيز للجانب الصحي في مشكلة المخدرات، ورأى أنها مثّلت نقطة تحول رئيسية في السياسات العالمية إزاء المخدرات. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يتمنى أن تتركز الجهود في الجزء الوزاري الرفيع المستوى للجنة المخدرات، المقرر انعقاده في آذار/مارس ٢٠١٩ على تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة بدلا من اعتماد وثيقة سياسية جديدة. وأكد أن الاتحاد الأوروبي في معرض الاستعداد للجزء الوزاري للجنة، وتطلعاً منه إلى إعادة التأكيد على الوثيقة الختامية، يجري حوارات منتظمة مع بلدان ثالثة بشأن مسألة المخدرات، ويقدم العون عن طريق برامج المساعدة الخارجية، ويعمل مع الشركاء لتعزيز السياسات الدولية في مجال المخدرات. ودعا إلى قيام رابطة أقوى بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومشكلة المخدرات العالمية، من منطلق الحاجة لكفالة تكامل وتعاضد الجهود الساعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجهود معالجة مشكلة المخدرات العالمية. واعتبر أن تحقيق النقلة التحويلية المطلوبة يتطلب من الدول الأعضاء تنفيذ الوثيقة الختامية على نحو يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

٣٧ - وأشار إلى السريان المرتقب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لتشريع جديد بشأن المؤثرات العقلية، ورأى أن من شأن هذا التشريع أن يزود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالأدوات الضرورية للرد بسرعة وفعالية عند قيام حاجة لحظر أدوية جديدة أو مقاضاة المُتجربين بها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيواصل كمسألة مبدأ، معارضة استخدام عقوبة الإعدام بما في ذلك في الجرائم المتصلة بالمخدرات.

٣٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي واصل تحسين وإدماج صكوك مكافحة الإرهاب الموجودة تحت تصرفه. وتعاون في هذا الشأن مع البلدان الشريكة من خلال اتصالات منسق أنشطة مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي وشبكة مكافحة الإرهاب والخبراء الأمنيين المعيّنين في وفود الاتحاد الأوروبي في البلدان ذات الأولوية في أنحاء العالم. واختتم قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يواصل دعم الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ويسهم في استعراض السنيتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأكد في هذا الصدد أن هذه الاستراتيجية، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن

الآليات الإقليمية لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأنشأت آليات للتعاون مع الوكالات الأجنبية لتبادل المعلومات والتحقيق في أنشطة غسل الأموال المشبوهة. كما سنت قانونا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأنشأت لجنة استشارية معنية بالقضاء على الاتجار بالأشخاص واعتمدت قانون عائدات الجريمة ومكافحة غسل الأموال، وقامت بموجبه بإنشاء مركز الإبلاغ المالي لتحديد العائدات المتأتية من غسل الأموال والممولة للإرهاب. وأهاب بجميع الدول الأعضاء مواصلة العمل سويا لتعزيز قدراتها الوطنية عن طريق تقاسم المعلومات والبيانات وفرص التدريب في إطار نظم العدالة الجنائية.

٤٦ - السيد موسيخين (الاتحاد الروسي): رأى أنه من الأمور الحيوية في خضم تنامي التحديات والتهديدات التي تمثلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطورها، تقوية أواصر التعاون المتعدد الأطراف برعاية الأمم المتحدة. وقال إن المنظمة لعبت دورا حاسما لتنسيق جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد، وأن عليها اتباع نهج شامل ومتوازن يلتزم بشكل صارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي. ولاحظ أن الأمم المتحدة مكلفة في الوقت الحاضر بمهمتين عظيمتين الشأن هما، حماية الطابع الحكومي الدولي لآلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإنشاء آلية مكافئة لاتفاقية الجريمة المنظمة. وحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقيتين وتنفيذ أحكامهما.

٤٧ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي يعارض محاولات صوغ جهود مكافحة الفساد بوصفها تحديا جديدا للسلام والأمن الدوليين ومحاولات تسييس الموضوع. وأكد أن وفده يؤيد مواصلة تعزيز الأساس القانوني للتعاون الدولي في مواجهة التحديات والتهديدات الإجرامية، بما في ذلك عن طريق وضع صكوك قانونية دولية جديدة في الأمم المتحدة تأخذ بعين الاعتبار الأنواع المستحدثة للجريمة، ومنها الجريمة الإلكترونية، مع التركيز على قضايا من قبيل استعادة الأصول. كما أعاد تأكيد دعمه الثابت لاستمرار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز النهج التعاوني في مكافحة الجريمة وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء. وقال إن تمويل المكتب يحتاج إلى تحسين ويتعين أيضا تعزيز قدرته البحثية والتحليلية.

٤٨ - وأضاف أن وفده يشعر بالقلق إزاء التطورات الحاصلة مؤخرا في السياسة العالمية للمخدرات، بما في ذلك ارتفاع عدد الدول الأعضاء التي تشترع استعمال المخدرات وزيادة تباين المواقف إزاء النظام الدولي لمراقبة المخدرات المكثّس في الاتفاقيات الدولية الثلاث المعنية بالموضوع. ورأى أن اعتزام بعض الدول نقل محور تركيز السياسة

وبالذات الحق في الخصوصية. غير أنها رأت ضرورة ألا يجري استخدام السلطات التحقيقية وأدوات التجريم لتفكيك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتبّعت إلى أن ممثلي الأمم المتحدة أكدوا في الواقع مرارا وتكرارا أن الحقوق التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت لا بد أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت. ويقع على عاتق كل دولة التزام بضمان أن يكون أي تدخل في الحق في الخصوصية مستوفيا لمبادئ القانون والضرورة والمسؤولية. ولا بد في السياق نفسه أن يعكس التشريع المتعلق بالفضاء الإلكتروني وتجريم الجريمة الإلكترونية توازنا جيدا بين الاعتبارات الأمنية واحترام حقوق الإنسان. واحتتمت معبرة عن تأييد ليختنشتاين القوي لتعزيز القواعد الدولية المتعلقة بالأنشطة التي تُزاول في الفضاء الإلكتروني، من قبيل الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، وأن يكون ذلك قائما على أساس الشفافية والتعاون وحقوق الإنسان.

٤٩ - السيد أُمَايو (كينيا): أعاد تأكيد التزام حكومته بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وتوصيات الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة. وقال إن كينيا أقرت عديدا من الصكوك التشريعية لمنع إساءة استعمال المخدرات أو إنتاجها أو تصنيعها أو الاتجار بها.

٤٤ - وأضاف أن الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية تخلق تحديا أمام مساعي كينيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شددت خطة العمل الوطنية الكينية المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية على أهمية التعاون الدولي كسبيل لمنع هذه الأنشطة وكشفها والتحقيق فيها وتحييدها. واستثمرت الحكومة الكينية بكثافة لضمان قدرة نظام العدالة الجنائية على الاستجابة الوافية إزاء جميع أشكال الجريمة المنظمة والتهديدات الأمنية النابعة عن التطرف والتشدد العنيف والأعمال الإرهابية. وشملت التحديات الإضافية أيضا تزايد كميات المخدرات غير المشروعة الداخلة إلى المنطقة عبر المحيط الهادئ لإعادة شحنها إلى كافة أنحاء العالم؛ وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة القرن الأفريقي المتفجرة؛ وحدود كينيا الشاسعة الكثيرة الثقوب المأهولة بأعداد مبعثرة من السكان؛ وانخفاض مستوى التعاون الدولي في تعقب مسالك الأموال التي تمّول بها هذه الأنشطة.

٤٥ - وأوضح أن كينيا قامت كجزء من جهودها لتنفيذ سياستها واستراتيجيتها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومراقبة المخدرات، بتنقيح قانون (مكافحة) المخدرات والمؤثرات العقلية؛ واستثمرت في

مثل هذه الكيانات ولا سيما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وأبدت استعداد بلدها إتاحة ما يحوزه من خبرة ودراية لصالح أعضاء الأمم المتحدة على عمومهم. وعملت إيطاليا عن كثب أيضا مع جميع المؤسسات الأوروبية ذات الصلة لتدعيم العمل المشترك على جميع الصعد.

٥٢ - وأردفت قائلة إن بلدها أسدى دعمه الراسخ للنهوض بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المشمولة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل إنشاء مجتمعات ومؤسسات شفافة عن حق. ورأت أن تحقيق هذا الهدف الطموح يحتاج إلى نشر ثقافة الالتزام بالقانون، وتحسين سبل الوصول إلى القضاء، وتعزيز حماية حقوق الإنسان سواء لضحايا الأعمال الإجرامية أو لمرتكبيها.

٥٣ - واختتمت قائلة إن وفدها، كمرشح في انتخابات مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، راغب في إعادة التأكيد على التزام إيطاليا الذي لا يلين بمنع الجرائم الدولية والإفلات من العقاب ومكافحتها. وأضافت أن حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها يحتل صميم سياسة إيطاليا وعملها على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٤ - السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا): نوهت إلى الدور الحاسم الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كمنتدى رئيسي للأمم المتحدة لمناقشات المخدرات والجريمة. ودعت أيضا إلى ضرورة أن تواصل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات عملهما في تناول قضايا المخدرات والجريمة، وعدم تقليل المسؤوليات المسندة إليهما ومنع ازدواج العمل الذي تضطلعان به من قِبل محافل أخرى قد تتسبب في تقويض سلطاتهما.

٥٥ - وقالت إن وفدها أيد إنشاء آلية استعراض لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها، تكون لها الخصائص نفسها الموجودة في الآلية المنشأة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ودعت إلى توخي الحرص لضمان ألا تتسبب الآلية بوصفها هيئة حكومية دولية، في تصنيف البلدان، وأن تعمل بشكل تعاوني غير عقابي وعلى أساس إجراءات استعراض الأقران.

٥٦ - وانتقلت إلى الحديث عن مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وقالت إنها تمثل إطارا حكومية دوليا مهما لتقييم وصياغة مبادئ توجيهية غير ملزمة وتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين الدول وبين الفئتين. غير أنه ربما كان مفيدا أن تتذكر الوفود أنها لن تستطيع أن تستأصل الجريمة من دون التصدي

العالمية للمخدرات بعيدا عن جوانبها المتعلقة بإنفاذ القانون، مسألة تبعث على الانزعاج على نحو خاص. وقال إن الاتحاد الروسي يشجع المجتمع الدولي على عدم إضعاف نظام مراقبة المخدرات ويناشده اتباع نهج متوازن لحل مشكلة المخدرات العالمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبُعد العالمي للمشكلة.

٤٩ - وقال إن الاتحاد الروسي يدعم الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وهي هيئة لا تكفل فحسب الرصد السليم لتنفيذ هذه الصكوك، وإنما تتخذ أيضا موقفا مبدئيا إزاء البلدان التي تتبع نهجا انتقائيا في التنفيذ. وأضاف أن الدور الرئيسي الذي تؤديه لجنة المخدرات كجهاز لتقرير السياسة داخل منظومة الأمم المتحدة يحتاج إلى تعهده وتقويته، بما في ذلك في سياق التحضير للجزء الوزاري المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٩ لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩. ودعا إلى ضرورة اتساق أنشطة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، واستراتيجية الفترة اللاحقة لعام ٢٠١٩ اتساقا تاما مع القرارات التي تتخذها هيئاتها الحكومية الدولية المعنية بتقرير السياسات. وحذر من أن التقاعس عن التمسك بهذا المبدأ يؤدي إلى الإضرار الشديد بالنظام القائم لمراقبة المخدرات وهو نظام ثبتت قيمته بالفعل. وقال إن الجهود الساعية إلى رسم مخططات خفية تقع خارج نطاق اللجنة أو إنشاء محافل موازية تخلق ازدواجا في العمل المضطلع به في فيينا، يؤدي إلى إعاقه شديدة للتقدم ويؤثر سلبا في الجهود التي بُذلت بالفعل في مسيرة التحضير للجزء الوزاري لعام ٢٠١٩.

٥٠ - السيدة زابيا (إيطاليا): رأت إنه ينبغي للدول الأعضاء، في سياق مكافحة الجريمة والإرهاب على الصعيد الدولي، أن تعزز التنفيذ التام لاتفاقية الجريمة المنظمة وبرتوكولاتها كعناصر أساسية لأي برنامج لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقالت إنه يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية المثلى التي يمكن بها تزويد الاتفاقية بآلية استعراض فعالة ومستدامة. ودعت اللجنة أن تولي اهتماما خاصا في أثناء الدورة الراهنة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والدفاع عن مركز النساء والقصر وحقوقهم مع إيلاء اهتمام خاص لضحايا الجريمة؛ وحماية التراث الثقافي والتصدي للجرائم المتصلة به؛ ومكافحة الفساد والجرائم المالية؛ ومواجهة إساءة استعمال الجماعات الإجرامية والإرهابية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

٥١ - وأعربت عن تأييد وفدها التام لإنشاء سلطات مركزية ووكالات متخصصة وما تؤديه من أعمال في سبيل تدعيم التعاون القضائي بين البلدان. وأوضحت أن إيطاليا كانت سبّاقة في إنشاء

جهازاً قضائياً متطوراً، ومكتباً للنياحة العامة يتمتع باستقلالية تامة عن السلطات التنفيذية في البلد.

٦١ - ومضى قائلاً إن بعض البلدان المجاورة تسعى إلى تثبيط جهود التنمية في المملكة بدعم جماعات إرهابية متورطة في تجارة المخدرات غير المشروعة. وبغية مكافحة هذا التهديد اتبعت المملكة استراتيجية ذات أربعة محاور ركزت على التوعية بخطر المخدرات غير المشروعة؛ ومكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة داخل البلد؛ وتوفير خدمات العلاج والتأهيل للمتعاطي المخدرات؛ وتعزيز التعاون على الصعيد الدولي والإقليمي لمحاربة المخدرات غير المشروعة.

٦٢ - وقال إن المملكة إذ تفخر بعضويتها في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ستواصل اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإنفاذ كل التزاماتها بمقتضى الصكوك والاتفاقات الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية. وستواصل أيضاً اتخاذ إجراءات لمنع ارتكاب جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية، والتحقيق مع مرتكبيها ومقاضاتهم.

٦٣ - وانتقل إلى الكلام عن المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف، وقال إن هدف المركز هو محاربة التطرف في وسائل الإعلام وعلى الإنترنت وتعزيز التعايش والتسامح بين الشعوب. وأضاف أن المملكة التي صدّقت على العديد من الاتفاقيات الرامية إلى تعزيز التعاون في المجالين الأمني والفضائي، شاركت بنشاط أيضاً في تبادل المعلومات والخبرات في هذين المجالين عن طريق القيام بجملة أمور منها عقد برامج تدريبية بشأن التعاون القضائي في المسائل الجنائية أفاد منها خبراء من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

٦٤ - السيدة سوزوكي (اليابان): قالت إن بلدها سيستضيف في عام ٢٠٢٠ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وسوف يناقش المشاركون في المؤتمر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، مع إيلاء التركيز للهدف ١٦. وأوضحت أن المناقشات الفنية سُسّتهل مع مطلع عام ٢٠١٩ في الاجتماعات التحضيرية للمجموعات الإقليمية، وحثت الدول الأعضاء على المشاركة في المناقشات بغية زيادة اللحمة بين المؤتمر ومنتديات الأمم المتحدة الأخرى.

٦٥ - وقالت إن مكافحة التنوع المتزايد في المخدرات غير المشروعة واتساع نطاق الاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستخدام عوائلها لتمويل الجريمة المنظمة، يحتم قيام الدول الأعضاء بكفالة التنسيق في

لمسألة التخلف ومن دون العمل صوب إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وديمقراطية وإنصافاً، ومجتمعات أقسط وأكثر إشمالاً للجميع.

٥٧ - وقالت إن التكلفة المترتبة على وباء إساءة استعمال المخدرات هائلة، لأنها تعيد إنتاج حلقات الفقر والعنف ومختلف أشكال السلوك الإجرامي والاستبعاد الاجتماعي. ومن الصعوبة تماماً حل مشاكل إنتاج المخدرات والاتجار بها من بلدان الجنوب، التي يفترسها الفقر، دون القضاء على الطلب في بلدان الشمال المتقدمة النمو. وقد بات مبدأ المسؤولية المشتركة المتقاسمة أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولن تُحل المشكلة بتجيش البلدان أو تقنين المخدرات أو معاملتها كمواد حميدة.

٥٨ - وأضافت أن كوبا تدعم الإطار الدولي القائم في مجال مراقبة المخدرات، وتدعم أيضاً الهيئات الحكومية الدولية التي ترصد الامتثال للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وتطبق كوبا سياسة عدم التسامح مطلقاً مع إنتاج المخدرات أو استهلاكها أو الاتجار بها، وتمثل لجميع الالتزامات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، كما تتعاون على الصعيد الدولي في هذا المجال. وأضافت أن كوبا تملك سجلاً مشرفاً في التعامل مع الجرائم مثل الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والقرصنة والاتجار بالأشخاص. كما انضمت كطرف إلى ١٦ صكاً دولياً لمكافحة الإرهاب، وسنت قانوناً شاملاً لمكافحة الأعمال الإرهابية. واختتمت قائلة إن الأراضي الكوبية لم ولن تُستخدم قط لتنظيم أعمال إرهابية أو تمويلها أو ارتكابها موجهة ضد أي بلد آخر.

٥٩ - السيد خششان (المملكة العربية السعودية): استهل موضحاً تأييد بلده للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المشمولين بالوثقتين A/73/131 و A/73/135. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي احترام الحق السيادي لجميع الدول الأعضاء في تطوير نظمها القانونية وتحديد العقوبات المناسبة لردع ارتكاب جرائم معينة، بما فيها الجرائم المتصلة بالمخدرات، وفقاً للالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، حتى تضمن سلامة وأمن مواطنيها ومجتمعاتها.

٦٠ - وأعرب عن تقدير المملكة العربية السعودية العميق للمساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للدول الأعضاء لإعانتها على تعزيز نظمها القانونية في سبيل مكافحة الإرهاب على نحو فعال، وتعزيز العدالة الجنائية في عالم متغير. وأضاف أنه استمسكاً من المملكة بسيادة القانون أنشأت

تقدير العراق على وجه الخصوص للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي قدّم للموظفين العاملين في المؤسسات المعنية بإنفاذ القانون في العراق دعماً تقنياً ودعماً في مجال بناء القدرات.

٧٠ - السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا): لاحظ تضرر بلده والمنطقة التي ينتمي إليها على وجه الخصوص من الاتجار بالبشر. وقال إنه رغم الجهود الوطنية والدولية لمنع هذه الجريمة ومكافحتها لا يزال من الميسور نسبياً سَوق الضحايا عبر الحدود في المنطقة، وعزى ذلك إلى ضعف الأمن وقلة التنسيق على الحدود.

٧١ - وأضاف أن غواتيمالا بذلت جهداً لا سابقة له في المنطقة في سبيل مكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، وأحرزت تقدماً مهماً في مجالات الشفافية وجهود مكافحة الفساد. وتطبق غواتيمالا ثالث خطة عمل تضعها بصفتها عضواً في شراكة الحكومات المفتوحة، ووقّعت بنسبة ٨٧ في المائة من الالتزامات المقطوعة في مجالات الاطلاع على المعلومات العامة والشفافية المالية والمشاركة العامة والابتكار التكنولوجي والمساءلة. وفي أعقاب عملها الشاق للوفاء بالمعايير الدولية التي حددها المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، بما في ذلك التصديق على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، جرى أيضاً شطب غواتيمالا من قائمة البلدان المعتمدة ملاذات ضريبية آمنة.

٧٢ - ومضى يقول إن غواتيمالا تدعم تدابير منع المخدرات ومراقبتها وتقليل عرضها وتوفير العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لمتعاطي المخدرات، من أجل ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات من العقاب. وكفلت في الوقت ذاته عدم وصم متعاطي المخدرات. وقامت غواتيمالا بالتعاون مع بلدان أخرى بإزالة ما يزيد على ٤٧١ مليون نبتة لحشخاش الأفيون وصادرت ٣٤ ٠٠٠ كيلوغرام من الكوكايين على مدى السنتين الماضيتين، فيما زادت مصادرات الهيروين بنسبة ٤٠٠ في المائة مقارنة بالسنوات الأسبق.

٧٣ - واختتم قائلاً إن غواتيمالا في جهد ثلاثي الأطراف ضم أيضاً هندوراس والسلفادور، حققت تقدماً بارزاً في منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها في منطقتها الإقليمية الفرعية، بما في ذلك جرمات الاتجار بالبشر وغسل الأموال.

٧٤ - السيد دانغ دنه كوي (فيت نام): قال إنه إقراراً من بلده بالأثر الفادح الذي تحدثه المخدرات والجرائم المتصلة بها في صحة

تنفيذ السياسات التي تعمل بها في مجال مراقبة المخدرات. ودعت إلى الأخذ بنهج منسق مماثل إزاء القضايا البازغة في مجال الجريمة الإلكترونية، وأوعزت إلى أن حكومتها دعمت برامج لبناء القدرات في شرق آسيا. وقالت إن اليابان تأمل في استمرار المناقشات المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في إطار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وداخل الأفرقة الأخرى للخبراء الحكوميين الدوليين المفتوحة العضوية.

٦٦ - ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الجماعية لمكافحة الفساد من خلال الأطر الدولية القائمة. واختتمت موضحة أن اليابان ستشارك في عام ٢٠١٩ في رئاسة الفريق العامل لمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، وأبدت تصميم بلدها على زيادة مساهماته في الحرب الدولية على الفساد.

٦٧ - السيد محمد (العراق): استهل بتأكيد التزام العراق بالتصدي للجريمة المنظمة بجميع أشكالها، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية التي تستهدف سلامة المدنيين وأمنهم، وعلى الأخص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأضاف أن التشريعات الرامية إلى القضاء على الإرهاب وقطع التمويل عن الجماعات الإرهابية لا بد أن تبدي الاحترام لمبادئ حقوق الإنسان وأن العراق تحقيقاً لذلك، سنّ القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، لمكافحة الإرهاب، والقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٢، لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر.

٦٨ - وفي مسعى لردع الفساد، أنشأ العراق هيئة النزاهة التي تعمل تحت رقابة البرلمان. كما تصدى لمشاكل المخدرات غير المشروعة بسنّ القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ الذي وقّر الرعاية الطبية لمتعاطي المخدرات وجابه مشكلة الاتجار بالمواد غير المشروعة. وفي مبادرة تهدف إلى إشاعة التسامح وتيسير إعادة الإدماج الاجتماعي لمرتكبي الجرائم، سنّ العراق قانوناً للعفو في عام ٢٠١٦. كما انضم في عام ٢٠٠٧ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي عام ٢٠٠٩ إلى اتفاقية الجريمة المنظمة وبرتوكولاتها.

٦٩ - ومضى قائلاً إن العراق يشيد بجهود الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. وسوف يواصل مساعيه لكفالة الملاحقة القضائية لمرتكبي النشاط الإجرامي عبر الوطني وإعادة تأهيل ضحاياه، كما أنه يشاطر المجتمع الدولي القلق الذي أعرب عنه في الفقرة ٢١ من الإعلان السياسي بشأن تنفيذ خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، حول تعزيز الروابط بين الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية، وبين الاتجار بالبشر. واختتم معرباً عن

قانونيا وسياسيا وإداريا للمشاركة في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. واعتبارا من عام ٢٠٠١، أصبحت باكستان خالية من الخشخاش، ونجحت في تقليل الإنتاج المحلي للمخدرات بالتطبيق الصارم للقانون. وكجزء من التزامها على الصعيد الدولي، اقترحت خلال الدورة الحادية والستين للجنة المخدرات وشاركت في تقديم مشروع قرار لتعزيز جهود منع إساءة استعمال المخدرات في البيئات التعليمية.

٧٩ - السيدة غيركيديان (إريتريا): قالت إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية بطابعها العابر للحدود غير محدد المعالم، تحتم وجود التعاون الدولي، وقد أتاحت اتفاقية الجريمة المنظمة وغيرها من الصكوك الإطار القانوني اللازم لذلك. لكن المجرمين يسبقون الدول بخطوة، بالنظر إلى ما يتوافر لهم من الموارد وعدم تقيدهم بأي إملاءات قانونية أو أخلاقية. ودعت إلى إنشاء آلية استعراض تضمن استمرار وثافة صلة الاتفاقية وفعاليتها كأداة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقطع دابرها.

٨٠ - ومضت قائلة إن معدل الجريمة في إريتريا بقي أقل من المتوسط العالمي، وأن ذلك قد يكون مرجعه بُغض المجتمع للسلوك الإجرامي ووجود استراتيجية متكاملة لمنع الجريمة تطبقها الحكومة منذ الاستقلال تركز فيها على تحسين نوعية الحياة وحماية حقوق الإنسان. وأضافت أن الحكومة غير مستكنة إزاء انخفاض معدل الجريمة، وأن المحافظة على الأمن والسلامة العامة سيستمر عُرضة لتحديات تأتي بها الحضرة والتقدم في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة.

٨١ - وأضافت أن قوات الشرطة الإريتريّة تحتاز عملية للتحويل الهيكلي في سياق تنفيذ استراتيجية وطنية ترمي إلى خفض الجريمة وتقليل وقوع الضحايا وتدعيم سيادة القانون وتعزيز قيام نظام للعدالة الجنائية عادل وإنساني وخاضع للمساءلة، من جملة أهداف أخرى.

٨٢ - وأوعزت إلى أن منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر تضررت على وجه الخصوص بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالذات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وأكدت أن إريتريا ستواصل العمل مع بلدان المنطقة في الإطار الثنائي وفي إطار المبادرات الإقليمية، بما فيها عملية الخرطوم والبرنامج الإقليمي لشرق أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢١) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واختتمت قائلة إن إريتريا، التي ستتبوأ الرئاسة المقبلة لعملية الخرطوم ستسعى إلى توطيد المكاسب والتعجيل بخطى التقدم صوب دحر الاتجار بالبشر من المنطقة والقيام بذلك في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء.

الناس والحياة الاجتماعية والتنمية، انضم إلى العديد من البلدان الأخرى في التوقيع في أيلول/سبتمبر على النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ورأى أن صعوبة الكشف عن المؤثرات العقلية الجديدة والتعرف عليها، يمثل عقبة كبرى أمام فعالية العلاج وإنفاذ القانون.

٧٥ - وقد نفذت فييت نام نهجا شاملا للجميع استهدف التوعية العامة ببرامج مكافحة المخدرات ومنع الجرائم المتصلة بالمخدرات وحشد المشاركة فيها. كما أنها عاكفة على صياغة خطة عمل وطنية لتعزيز العدالة ومنع الجريمة وإصلاح نظام العدالة الجنائية وتحسين شبكة وكالات مراقبة المخدرات وتقوية مهام التحقيق والمقاضاة في الجرائم المتصلة بالمخدرات. وأنشأت الحكومة أيضا لجنة وطنية مكلفة بمكافحة المخدرات وعدلت قانونها الجنائي لتغليظ العقوبات على الجرائم المتصلة بالمخدرات. وقامت بالتحقيق في جرائم غسل الأموال وأجرت تحقيقات مالية موازية وسعت إلى حرمان المجرمين من عائدات الجريمة بتطبيق تدابير المصادرة.

٧٦ - وأوضح أن بلده عمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لوضع نهج إقليمية، كما عمل مع منظمات حكومية دولية أخرى مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). واختتم بأن فييت نام ما فتئت تواجه تحديات كثيرة، وأن حكومته ممتنة للتعاون والمساعدة اللذين تلقتهما على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات مكافحة المخدرات ومنع الجرائم المتصلة بالمخدرات. وأكد التزام فييت نام بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي.

٧٧ - السيد منير (باكستان): أشار إلى التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٨، وقال إنه كشف عن بعض الاتجاهات الباعثة على القلق وبالأخص التوسع غير المسبوق في نطاق المخدرات وأسواقها والتنوع الذي باتت تكتسيه. ولاحظ أن الزراعة والإنتاج غير المشروعين للمخدرات في أفغانستان وحدها زاد بشدة، وأن ذلك كان مبعث قلق عظيم لبلده باعتباره واحدا من أشد دول العبور تضررا.

٧٨ - وقال إن المجتمع الدولي وضع لنفسه مجموعة من الأهداف الطموحة في عام ٢٠٠٩، لكن هناك الكثير للغاية الذي لا يزال يتعين عمله بحلول التاريخ المستهدف لإنجازها وهو عام ٢٠١٩. ورأى أن مفتاح النجاح في هذا المقام يكمن في تعزيز الإرادة السياسية وسد الفجوة بين الأهداف والتنفيذ. ودعا إلى وجوب تعزيز التعاون الدولي استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة المتقاسمة، وإيلاء الاهتمام لكامل السلسلة ابتداءً بالزراعة غير المشروعة. وقال إن باكستان تطبق إطارا

الجريمة والعنف وإساءة استعمال المخدرات والكحوليات ومكافحتها. وأحد العناصر الأساسية المتبعة في هذا الخصوص هو نهج الأسفل إلى الأعلى؛ حيث نُظر إلى السلطات المحلية والبلدية كلاعب رئيسي، كما انصبّ الهدف على إنشاء سلسلة متصلة للوقاية والتعريف المبكر على الصعيد المحلي وخدمات المعالجة وإعادة الإدماج.

٨٨ - وأضاف أن إسرائيل قلقة على نحو خاص من الآثار السلبية التي تحدثها المخدرات على الشباب. وأن جهود الوقاية التي تبدأ من دور الحضنة وتستمر على مدى مراحل التعليم، تشمل برامج لتعليم المهارات الحياتية وتشجيع نمط حياة صحي خالٍ من المخدرات. وجرى أيضاً إنشاء خدمات للمعالجة والتعافي موجهة نحو الشباب. وتمثل أنشطة الاتصال جانباً مهماً في استراتيجيات تقليل الطلب، لأن الشباب وبخاصة المعرض منه لمخاطر عالية أقل ميلاً إلى الإقدام على التماس الخدمات. واستهدفت مجموعة من الأنشطة، مثل حلقات العمل والمحاضرات، الآباء والبالغين ذوي التأثير. وانصبّ التركيز أيضاً على استقدام الأفراد المجتمعين وتدريبهم، كالنوادل وسائقو التاكسي ليكونوا عيوناً حارسة لأنهم أول من يلاحظ التصرفات المجازفة.

٨٩ - وأكد أن التناسبية مثلت جانباً محورياً في نظام العدالة الجنائية الإسرائيلي. وأنه يجري تطبيق بدائل للحبس حينما يكون ذلك ملائماً. وأفصح عن وجود تعديل جديد دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٩ جرى بموجبه إلغاء تجريم المرة الأولى لاستخدام الحشيش، وقال إنه مثل تحولاً من الإنفاذ الجنائي إلى التوعية والوقاية والمعالجة. وجرى أيضاً صياغة خطة تكميلية موازية لهذا التعديل تقوم على الأدلة وتغطي سبعة مجالات رئيسية منها شن حملات التوعية العامة وتوفير مُعينات التدريب وبرامج إعادة التأهيل.

٩٠ - واختتم بالإشارة إلى ضرورة تنفيذ الخدمات التي تفي باحتياجات الجماعات الضعيفة لكي لا يترك أحد خلف الركب. ورأى أن النهج الجامع بين الأعلى للأسفل والأسفل للأعلى حاسم لتحقيق هذا الهدف.

٩١ - السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل): لاحظ الاتجاه المستديم لدى المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية إلى تطوير استراتيجياتها، بما يحتم على المجتمع الدولي أن يحسن استجابته إزاء ذلك. وقال إن المحاربة الفعالة للجريمة عبر الوطنية تتطلب التصدي للأسباب الجذرية ووضع الوقاية في صميم جميع الاستراتيجيات وبالأخص المهادنة إلى القضاء على الفقر وتحسين التعليم والصحة

٨٣ - السيد لوكسين جونير (الفلبين): ألمع إلى أن السهولة التي تمكنت بها قوة امبريالية من إلحاق الهزيمة بالصين في القرن التاسع عشر مستغلة إدمان الأفيون، هتكت سر الإمبراطورية. فقد كان جلياً أن المخدرات أشد فعالية من الأساطيل البحرية.

٨٤ - وحسبما أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فإن المنطقة الفرعية لشرق آسيا وجنوب شرق آسيا شكّلت منطقة رئيسية للاتجار بالميثامفيتامين على النطاق العالمي. واستطاعت هذه المادة أن تخترق قرابة ٦٠ في المائة من المجتمعات المحلية الصغيرة في الفلبين. وبينما وقفت الحكومة السابقة مكتوفة الأيدي ولم تفعل شيئاً لمحاربتها، جرى انتخاب الإدارة الحالية على أساس وعد انتخابي هو استئصال تجارة المخدرات. ومنذ ذلك الوقت، قُتل ٤ ٠٠٠ تاجر مخدرات في عمليات شُرطية. ولأسباب مجهولة، رأت جماعات حقوق الإنسان أن تقدر هذا الرقم بما يناهز ٢٢ ٠٠٠ شخص، غير أن ذلك لا يسهم إلا في الكشف عن نطاق إساءة استعمال المخدرات في الفلبين. وأكد أنه وقعت بالفعل أخطاء مأساوية نتيجة قُهر من جانب الشرطة، كما يحدث في كل مكان، وأنه لا يمكن التماس العذر لهذه المآسي، غير أنها لا تكفي سبباً لوضع حد للحرب على المخدرات.

٨٥ - وأوضح أنه اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠١٨، بلغ عدد عمليات مكافحة المخدرات المنجزة ٩٩ ٠٠٠ عملية. وجرى مصادرة أكثر من ٢ ٦٠٠ كيلوغراماً من الميثامفيتامين البلوري، وتفكيك ١٩٢ وكراً ومعملاً سرياً، وإنقاذ ٧ ٠٠٠ قاصر، وسلّم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من متعاطي المخدرات أنفسهم للسلطات. وقد وصف المجتمع الدولي الحرب على المخدرات بأنها إبادة جماعية. لكن تعريف الإبادة الجماعية هو قتل الناس على أساس عرقهم أو دينهم أو معتقداتهم السياسي. وليست تجارة المخدرات قضية تتعلق بالعرق؛ بل هي اختيار مهني شخصي إجرامي محض.

٨٦ - وقال إن أحد مقرري حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة أشار إلى أن الميثامفيتامين غير ضار، وأضاف أنه يدعو أي شخص يوافق على ذلك أن يتلع هذه المادة الكيميائية أمام كاميرات التلفزة. واختتم قائلاً إن تقنين المخدرات فكرة حمقاء من شأنها ببساطة أن تحيل الحكومة إلى أكبر تاجر للمخدرات. وأضاف أن إدارة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في الولايات المتحدة حذّرت بلده من معيّة هذا الاحتمال.

٨٧ - السيد يسود (إسرائيل): قال إنه جرى إنشاء هيئة جديدة في إطار وزارة الأمن العام مكلفة بقيادة الجهود المشتركة للبلد في مجال منع

الأطفال والنساء من جميع أشكال الاستغلال. ورأت أن الإطار جاء شاملاً ويسر إجراءات إنفاذ الضحايا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وقالت إنه يجري إعداد تشريع جديد لتغطية جميع جوانب الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك المقاضاة والمنع وحماية الضحايا والشهود ومقدمي الشكاوى، فضلاً عن إعادة تأهيل الضحايا.

٩٧ - وأوضحت أن الهند لا تتسامح مطلقاً مع كافة الأنشطة الإجرامية الداعمة للإرهاب. وأن ثمة حاجة لوجود استجابة دولية منسقة تتصدى للروابط الوثيقة جيداً القائمة بين الإرهاب والتطرف العنيف وإنتاج وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ورحب وفدها في هذا السياق بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٧، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي التأم للمرة الأولى في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٩٨ - واسترسلت قائلة إنه بالرغم من وجود مجموعة من الصكوك القانونية الدولية المعنية بمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في قطاعات محددة، لا يزال يُفتقر حتى الآن إلى استراتيجية عالمية موحدة لكبح الأنشطة الإجرامية في الفضاء الإلكتروني. وأضافت أن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي لم تر أيضاً سوى القليل من التقدم على مدى السنوات. وقالت إن الحدود السياسية والمعوقات البيروقراطية لا يجب أن تقف حائلاً أمام مكافحة الشبكات الإجرامية والإرهابية الآخذة في الترابط المتزايد. وأكدت دعم الهند لقيام قدر أكبر من التعاون الدولي في استجابات نظم العدالة الجنائية من أجل مجابهة التحديات التي تخلقها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والمخدرات.

٩٩ - السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك): استهل ملاحظاً أن التقدم المحرز في السياسة العالمية للمخدرات لم يتخذ مساراً مستقيماً. وأنه منذ اعتماد الاتفاقية الوحيدة للمخدرات قبل ما ينيف على ٥٠ عاماً، ما فتئت الحقائق الجديدة لمشكلة المخدرات العالمية تستدعي إدخال تحسينات مستمرة في جهود الدول الأعضاء. وقد أقرت المكسيك عدم فعالية اتباع النهج المبني على إنفاذ القانون واتجهت إلى دعم نهج شامل يتشارك فيه المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع العلمي.

١٠٠ - ورأى أن الوقاية عن طريق التنمية وإشمال الجميع وتمكين الشباب، عنصر جوهري في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وقد غيرت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمشكلة المخدرات العالمية

وتمكين النساء والفتيات ومحاربة جميع أشكال التمييز. ولا بد من احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أنشطة إنفاذ القانون ولا بد أيضاً أن يكون إصدار الأحكام متناسباً. وأكد إدانة وفده من جديد لعقوبة الإعدام تحت أي ظرف من الظروف.

٩٢ - وأشار إلى أن حكومته نفذت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ خطة طموحة لتقليل العنف والنشاط الإجراميين. ومع إنشاء البرازيل وزارة الأمن العام، وضع البلد مسألة الأمن العام على قمة جدول أعماله. وأكد التزام البرازيل أيضاً بمكافحة الفساد على جميع الصُّعد على نحو ما أبرزته التحقيقات والإدانات المهمة الحاصلة في السنوات الأخيرة، التي رأى أنها أسهمت في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

٩٣ - وأعرب عن التزام البرازيل التام باتباع نهج متكامل ومتوازن ومتعدد التخصصات في سياسة المخدرات، يحترم حقوق الإنسان ويشدد على المنظورات الصحية والاجتماعية. ومن الضروري الاعتراف بأن تعاطي المخدرات قضية تمس الصحة العامة، وأن يجري العمل على تحسين الخدمات الصحية وتدريب موظفي الصحة العامة والبُعد عن مفاهيم متعاطي المخدرات الموصومين والمهمشين. وأكد أيضاً أهمية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والالتهاب الكبدي الفيروسي المرتبط بتعاطي المخدرات.

٩٤ - واختتم قائلاً إن البرازيل واصلت تدعيم جهودها في مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وقال إن الحلقات الأقوى في سوق المخدرات لن تظل إلا بالتعاون المعلوماتي والتعاون المعزز المشترك بين الوكالات. وذكر بأن المنظمات الإجرامية لا تتقيد بالحدود الوطنية وأن ذلك هو ما دفع البرازيل إلى زيادة تعاونها النشط مع البلدان المجاورة لها، وأكد أنها ستواصل عمل ذلك.

٩٥ - السيدة تريباتي (الهند): قالت إن الهند أعطت أولوية عالية لمكافحة المخدرات على الصعيد الوطني وعجلت بإجراءات توفير الخدمات الصحية وخدمات إعادة التأهيل، وزيادة التوعية في المدارس والكلليات وتطبيق تدابير صارمة لإنفاذ القانون ضد الاتجار بالمخدرات. وعملت الهند أيضاً مع البلدان المجاورة للتصدي لمشكلة المخدرات.

٩٦ - وأردفت قائلة إنه منذ اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أصبحت الجوانب الأربعة المتعلقة بالمنع والحماية والمقاضاة والشراكة، ركائز أساسية للجهود الدولية لمحاربة هذا الاتجار. واعتمدت الهند نهجاً متعدد المسارات شمل إطاراً تشريعياً مكيناً انطوى على حظر السخرة وإجراءات لحماية

وطالب بمواصلتها. وشدد أيضا على أهمية الالتزام بالمبادئ التي أقرها المجتمع الدولي وتشمل المسؤولية المشتركة المتقاسمة وتعددية الأطراف والشمولية والتوازن والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي. ورأى أن محاربة المنظمات المتورطة في الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة لا يكون ممكنا إلا ببذل جهود عاتية مستمرة وباستخدام إطار قانوني قائم على الأمن والعدالة.

١٠٧ - وأوضح أن إدارات الأمن الكولومبية تمكنت حتى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ من استئصال ٣٧ ٠٨١ هكتارا من المحاصيل غير المشروعة، وجرى طوعا باستخدام مساعدة متاحة من الحكومة استئصال ما إجماليه ٢٦ ٢١٩ هكتارا. وأضاف أن كولومبيا واصلت تنفيذ خططها الوطنية لتحسين الصحة ومنع تعاطي المخدرات والتصدي لها للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١.

١٠٨ - وانتقل إلى مجال منع الجريمة، فقال إن كولومبيا أعطت أولوية لمكافحة الفساد وطنيا ودوليا. لكن التقدم المحرز في البلد لن يُحدث تأثيرا ذا بال إلا إذا اقترن بتعزيز التعاون الدولي. ودعا الدول الأعضاء إلى تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية استعراضها، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد وآليتها المعنية بالمتابعة.

١٠٩ - وفي الختام، وفيما يخص الجريمة الإلكترونية، شدد على ضرورة احترام حرية الحصول على تكنولوجيات المعلومات وضمان سلامة استخدامها. وقال إن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسخر لخدمة عمل وكالات إنفاذ القانون وسلطات العدالة الجنائية في تصديدها للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأكد دعم كولومبيا للعمل المهم الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، والعمل الذي يؤديه فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالجريمة السيبرية، الذي ينفذ خطة عمل لفترة تمتد حتى عام ٢٠٢١.

١١٠ - السيدة سيمبسون (الولايات المتحدة): أوضحت أن الولايات المتحدة تركز فعليا على مكافحة التحديات التي أورتها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة. وقالت إن بلدها يتعرض لأزمة ماحقة لشبابه الأفيون تملك آلاف المواطنين سنويا، وفي عام ٢٠١٧ وحده قدرت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها وفاة أكثر من ٧٢ ٠٠٠ أمريكي بسبب الجرعات الزائدة من المخدرات، وأن أكثر من ٤٠ في المائة من هذه الوفيات نجمت عن شبائه أفيونية اصطناعية مثل الفينتانيل.

نموذج النقاش العالمي حيث أدركت الدول الأعضاء أهمية تعميم نهج الصحة العامة وإدراج منظورات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتركيز على الوقاية. كما شددت على مبدأ المسؤولية المتقاسمة، وضرورة تحسين سبل الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، ووافقت على تعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٠١ - وقال إن وفده مدرك للتحديات البازغة التي أتت بها المخدرات الاصطناعية وغيرها من المؤثرات العقلية الجديدة، وأنه يرى أهمية الانتقال من مجرد حظرها إلى إخضاعها للتنظيم الفعال. ومن الضروري أيضا اتخاذ نهج جديد لإزاء الجرائم ذات الصلة كغسل الأموال والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر.

١٠٢ - واعتبر أن الجمعية العامة هي المنتدى الذي يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء اتباع خريطة طريق منبثقة عن المجالات المواضيعية السبعة المشمولة بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. ودعا إلى استمرار التنسيق والحوار بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والشعبة الإحصائية وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٠٣ - وقال إنه مما شرف المكسيك ترؤسها للجنة المخدرات في سياق التحضير للجزء الوزاري للدورة الثانية والستين للجنة المقرر انعقاده في آذار/مارس ٢٠١٩. ورأى أن الوقت قد أزم للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية بالتسلح برؤية واقعية وفعالة.

١٠٤ - وفيما يخص منع الجريمة والعدالة الجنائية قال إن المكسيك ستواصل تعزيز العمل المتعدد الأطراف لمحاربة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والتجارة غير المسؤولة في الأسلحة النارية والاتجار بها. وأكد أن الأسلحة هي الأداة الرئيسية للجريمة المنظمة وأنه قد جاء الوقت لكي يُظهر المجتمع الدولي عزمه أشد ويضع نهاية لانتشارها.

١٠٥ - وفي الختام، وفيما يخص العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، قال إن القلق ساور وفده إزاء صياغة سرد تغافل عن الفروق التي ينبغي تحديدها بين الظاهرتين وأن ذلك تسبب في تقويض فعالية الأطر المؤسسية في جهود مكافحة الجريمة المنظمة.

١٠٦ - السيد غونزاليس (كولومبيا): قال إن جميع الجهود التي تُبذل في الوقت الراهن لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتصدي لمشكلة المخدرات العالمية هي جهود متكاملة ومتعاضدة،

مسائل إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. ودعت الدول الأعضاء إلى توجيه مقترحاتها بشأن إدراج صيغ جديدة تتعلق بأشكال محددة للجرائم، بما فيها الجريمة الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر، ضمن هذا القرار الشامل، تجنباً لحدوث تكاثر لا داعي له لقرارات تتعلق بأنواع مختلفة من الجرائم.

١١٧ - واختتمت قائلة إن التوصل إلى حلول لمعظم مشاكل المخدرات والجريمة لن يكون على يد دبلوماسيي الأمم المتحدة إنما على يد الأطباء في غرف الطوارئ التي فاضت بضحايا الجرعات الزائدة؛ وضباط الشرطة الذين يتصدون للمجرمين؛ والمحققين الذين يتعقبون الصلات بين المُستَجرين بالمخدرات وغسل الأموال والإرهابيين؛ والمدّعين الذين يسهرون على كفالة حصول الضحايا على العدالة. وأكدت التزام الولايات المتحدة بأن يُكَلَّل عمل كل هؤلاء بالنجاح.

١١٨ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن الإحصاءات الواردة في تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨ تثير الرعب عن حق. فلم يحدث أبداً قبل الآن أن بلغ الإنتاج العالمي للأفيون والهيريون هذه المعدلات العالية، كما أن قرابة ٤٥٠.٠٠٠ شخص يلقون حتفهم سنوياً جراء جرعات زائدة أو مشاكل صحية متصلة بالمخدرات.

١١٩ - وأشار إلى انقضاء ثلاثين عاماً على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وقال إنه رغم التقدم المحرز على مدى هذه العقود، ما انفكت التحديات الجديدة عن الظهور، بما يحتم على المجتمع الدولي العمل يداً بيد من أجل تبادل التحليلات وتعزيز دوريات الحدود واستهداف الروابط بين المخدرات والفساد والسلاح والاتجار بالبشر وشبكات الإرهاب. ولهذا السبب، وقّعت منغوليا بمشاركة ١٢٩ دولة أخرى النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

١٢٠ - وأوضح أن منغوليا، التي تمثل فيها أعداد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٩ سنة نسبة ٦٣ في المائة من السكان، تجد في منع تحول الشباب إلى هدف للمخدرات غير المشروعة تحدياً حقيقياً. وبسبب زيادة معدلات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومعدلات توزيعها في بلده، دشّنت حكومته في عام ٢٠١٧ برنامجاً وطنياً لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

١٢١ - وعودة إلى تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨، قال إن التقرير حدد منطقة جنوب شرق آسيا كواحدة من الأسواق الرئيسية

١١١ - ولاحظت التغيّر الذي أُلْمَ بطبيعة مشكلة المخدرات العالمية مع استحداث مواد جديدة بمعدلات فاقت في سرعتها قدرة الأطر الوطنية والدولية على ملاحقتها، واغتنم المُتَجَرِّون في سياق ذلك الطفرة الحاصلة في سُبل الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا عالمياً. وأضافت أن منتجي المخدرات غير القانونية يستغلون المزايا المتصورة التي يتيحها الإنترنت وتيسرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات البازغة الأخرى، في إخفاء هوياتهم وتهيئة بيئات مطمئنة يمارسون فيها بشكل عدواني أنشطة التسويق والبيع على نطاق عالمي. وقالت إن تجارة المخدرات غير القانونية تدر أرباحاً طائلة وتستعصي على العرقلة.

١١٢ - ودعت المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده معربة في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي انضمت إلى النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وعددها ١٣٠ بلداً. وأكدت أن الالتزام الذي أظهره قادة العالم سيؤدي من دون شك إلى حفز المجتمع الدولي على العمل المتضافر.

١١٣ - ورأت أن باستطاعة الدول الأعضاء أن تعمل عبر التعاون الدولي صوب بناء مستقبل تنعم فيه جميع الأمم بالرخاء والأمن. وقالت إن المجرمين لا يحترمون الحدود السياسية أو الولايات القضائية، بما يحتم على المدعين والمحققين النظر خارج حدودهم على نحو متزايد بحثاً عن الأدلة والشهود والأصول المنهوبة. ومن حُسن الطالع أن المجتمع الدولي بات الآن حائزاً للأدوات الضرورية في شكل معاهدات دولية وصكوك قانونية تعينه على التصدي لهذه التهديدات التي لا تكف عن التغيّر.

١١٤ - وأوضحت أن الولايات المتحدة تستغل الأطر الدولية القائمة لمجابهة التهديد المشترك للجريمة عبر الوطنية. وقد استندت منذ عام ٢٠٠٥ إلى اتفاقية الجريمة المنظمة أكثر من ٦٥٠ مرة كأساس قانوني لتقديم، أو طلب، المساعدة القانونية المتبادلة أو تسليم المجرمين أو غير ذلك من أشكال التعاون الدولي، مع ما إجماليه ٩٧ بلداً تقريباً. واستثمرت الولايات المتحدة بكثافة أيضاً في مساعدة الدول الأخرى على استخدام هذه المعاهدة على نحو فعال.

١١٥ - وأثنى وفدها على العمل الجاري لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالجريمة السيبرية. ودعا إلى تركيز المناقشة الحالية على تدعيم الدور الريادي الذي يؤديه هذا الفريق في منظومة الأمم المتحدة، وتجنّب تقويضه أو الازدواج مع عمله.

١١٦ - ورأت في القرار الشامل المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية الوسيلة المناسبة لجميع المفاوضات الجارية في إطار اللجنة الثالثة بشأن

١٢٦ - السيد بايزانوف (كازاخستان): استهل قائلاً إن بلده دأب على إعطاء أولوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي أثناء عضوية كازاخستان غير الدائمة في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أكدت تصميمها على مكافحة مشكلة المخدرات وأعطت أولوية لجهود مكافحة المخدرات في السياسات الوطنية والخارجية. وقد أدرج هذا الهدف في استراتيجية كازاخستان الوطنية الطويلة الأجل لعام ٢٠٥٠ وفي عدد من البرامج القطاعية، كما باتت السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات متماشية بالكامل مع اتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها. وسعت حكومة كازاخستان إلى كفالة انسجام قوانينها مع قوانين البلدان الأخرى ولا سيما على الصعيد الإقليمي، وعملت عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). وانضمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

١٢٧ - ومضى قائلاً إن التفاعلات المتنامية التي ينطوي عليها خطر المخدرات تطلبت بذل جهود أكبر من أجل تعزيز الأمن العالمي والإقليمي. ومن هنا، أصبح من الأهمية بمكان ضمان استدامة المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، الذي يوجد مقره في ألماتي بكازاخستان. وقد تمكّن المركز من تحقيق نجاح بارز بوصفه الكيان الفعال الوحيد في المنطقة في ميدان الإعلام والتنسيق فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات. ومثل المركز أيضاً منصة متخصصة فريدة للتفاعل المتعدد الأطراف على نطاق المنطقة الشاسعة الواقعة بين جنوب وجنوب شرق آسيا وأوروبا. ورأى أن هناك إمكانات عظيمة لتوسيع أنشطة المركز وتعزيز التنسيق بينه وبين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وغيرهما من الجهات. ودعا الدول الأعضاء إلى إعطاء أولوية لدعم المركز وقال إن كازاخستان اقترحت في سبيل ذلك استراتيجية ثلاثية الأبعاد تشمل: تعزيز الرابطة بين الأمن والتنمية؛ واعتماد نهج إقليمي؛ واتباع نهج توحيد الأداء في الأمم المتحدة.

١٢٨ - السيدة موريينو غونزاليس (إكوادور): أيدت التزام حكومتها بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ورأت أن المؤسسات الديمقراطية لا يمكن أن تتقدم إلا بنجاح الدول الأعضاء في منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية ومكافحة المخدرات ومحاربة الفساد على الصعيد الدولي. واعتبرت أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديداً ماثلاً للسلامة العامة وعائقاً أمام

للمخدرات الاصطناعية الخطيرة. ورغم وقوع منغوليا جغرافياً في شمال شرق آسيا، فإنها ترى في قربها من هذه السوق تهديداً. ودعا باسم وفده الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة لتحسين التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات وبناء القدرات من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

١٢٩ - تولى نائب الرئيس السيد مولينا ليناريس (غواتيمالا)، رئاسة الجلسة.

١٢٣ - السيد سولاري (بيرو): قال إن جهود محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم المرتبطة بها تحتل أولوية في بيرو. وقد أيدت بيرو في الانعقاد السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اعتماد قرار استهدف منع ومكافحة هذا الوبال. واعتمدت قمة رؤساء دول وحكومات الأمريكتين الثامنة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٨، توافق ليمّا، الذي تضمن ٥٧ إجراءً استهدفت منع الفساد ومكافحته واعتمدت في الأساس على تعزيز الحوكمة النزهة الديمقراطية. ودعا جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات لتجديد التزامها السياسي واستكشاف سبل جديدة وأشد فعالية لمكافحة الفساد.

١٢٤ - ومضى قائلاً إن جهود مكافحة الفساد تعزز المؤسسات اللازمة لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأن ثمة حاجة في هذا المجال للأخذ بنهج شامل وإجراءات مستهدفة. وأوضح أن الرابطة الخطيرة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب تقوم في مناطق مختلفة بأشكال مختلفة، ويتعين على المجتمع الدولي صياغة مفهوم لهذه الرابطة لكي يتمكن من إحباطها بقدر أكبر من الفعالية. وعلى البلدان أيضاً أن تحارب استخدام الجماعات الإجرامية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن تبدي في الوقت ذاته الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٢٥ - وأضاف أن وفده ملتزم تماماً بالتحضيرات المتعلقة بالجزء الوزاري للجنة المخدرات المقرر عقده في فيينا في عام ٢٠١٩. ودعا جميع الدول إلى تجديد التزامها السياسي على نحو يتماشى مع الأهداف والغايات التي أرساها الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩. وأعاد تأكيد الأولوية التي تعطيها بيرو للتنمية البديلة التي أسهمت خلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ في استئصال أكثر من ١٣٥ ٠٠٠ هكتار من محاصيل الكوكا غير المشروعة. وسلّمت بيرو أيضاً في جميع هذه الجهود بالدعم الذي تتيحه منظومة الأمم المتحدة وبالأخص العمل المستحق للثناء الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

بمبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المسماة "اصطفوا واصمدوا" (Line Up, Live Up)، التي يعمل من خلالها المدربون الرياضيون والمعلمون وسواهم من أصحاب المصلحة مع الشباب المعرض للخطر ضمن بيئات رياضية.

١٣٤ - واحتتم بمطالبة المجتمع الدولي بوضع واعتماد صك دولي يتعلق بالجريمة الإلكترونية برعاية الأمم المتحدة. ورأى أنه إذا ما استند هذا الصك على الاتفاقات الإقليمية والدولية ذات الصلة يمكن أن يغطي القواعد والمعايير والاتفاقات المتعلقة بالسلوك الحميد في العلاقات السيبرانية والمتعلقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية. وأثنى على العمل الذي يؤديه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالجريمة السيبرية ورحب باعتماد خطة عمل متعددة السنوات في نيسان/أبريل ٢٠١٨ جرى فيها تمديد فترة ولاية الفريق إلى عام ٢٠٢١.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٠.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وشددت على أهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات، واعتبرته حاسماً في منع الجريمة وبناء نظم للعدالة الجنائية أكثر إنصافاً وفعالية.

١٢٩ - ووصفت مشكلة المخدرات العالمية بأنها مشكلة دينامية معقدة تستند إلى مسببات كثيرة. وأوضحت أن السياسات العامة في بلدها بُنيت على الاحترام التام لحقوق الإنسان وركزت على التصدي للقضية الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات، باتباع نهج روعي فيه أن يكون شاملاً ومتوازناً ومتحسباً للاعتبارات الجنسانية، وأن يتعامل مع الإدمان كمشكلة صحية. وأضافت أن إكوادور اتجهت إلى تركيز برامجها المنسقة في مجالات الإعلام والوقاية والمراقبة على الفئات الضعيفة، والتصدي في الوقت ذاته للأنشطة ذات الصلة مثل الاتجار بالمخدرات.

١٣٠ - واختتمت قائلة إن حكومتها أعطت أولوية لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية في الإدارة العامة. ووقعت إكوادور مذكرة تفاهم مع مركز الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لصياغة إطار للتعاون يستهدف تعزيز الشفافية والوقاية وجهود مكافحة الفساد. وأعادت تأكيد التزام بلدها بمبدأ المسؤولية المشتركة المتقاسمة واعتبرته عنصراً أساسياً في التصدي للجريمة عبر الوطنية ومشكلة المخدرات العالمية والفساد.

١٣١ - تولى السيد سايكال (أفغانستان) رئاسة الجلسة.

١٣٢ - السيد تيفو (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا على عهدها في تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث المعنية بالمخدرات. وأضاف أن عام ٢٠١٩ يمثل التاريخ المستهدف المحدد في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ لكي تنتهي الدول بحلوله من دحر الطلب والعرض غير المشروعين على المخدرات، أو تقليلهما بمعدلات كبيرة، وسوف تتاح الفرصة المقبلة للبناء على ما أُحرز من تقدم في هذا المجال في الجزء الرفيع المستوى للجنة المخدرات المقرر انعقاده في آذار/مارس ٢٠١٩.

١٣٣ - وأردف قائلاً إن جنوب أفريقيا تعمل مع الشركاء عن كثب لمكافحة وبالمخدرات والجريمة الذي ما انفك يقوض التنمية والسلام وحقوق الإنسان. وأضاف أن ثمة حاجة لبذل جهود جديدة لتحسين فهم التحديات المرتبطة بالشباب الأفريقية الاصطناعية ومشاكل الصحة العامة الناجمة عن استخدامها غير الطبي في البلدان النامية. ومن شأن صياغة استراتيجيات تشمل الوقاية المبنية على العلم، وتوفير المهارات والتوعية وفرص التوظيف المشروعة، أن تسهم في تحطيم دائرة الضعف التي تحيق بالشباب. ورحب باسم وفده